

آراء

انقلاب بالفصحى

باسم طووز

كان أجدي للرئيس التونسي، قيس سعيد، أن يستعين على قضاء «انقلاب» بالكتمان، بل ان يذلي بمسوغات مثيلة لا تقنع إلا فلول اليساريين العرب. فقد زعم فخامته، في معرض تبريره تجريد البرلمان، أن أعضاء المجلس تطاولوا عليه والقذف بالشتم. بمعنى أن «جرائله» قاد انقلاباً مكتمل الأركان، لا لتصويب مسيرة أو تزويد مصير، بل لجرؤ «رؤ الاعتبار» لفاستة. انتقاماً ممن «أزوه بالسب». و«خدشوا» كرامته بعباراتهم النابية.

هو انقلاب «شخصي»؛ إنن في مبتناه ومنتهاه، هو هكذا بريد «الإمبراطور» قيس سعيد أن تفهم، فهو أنه استعاد للتخول من رئيس منتخب إلى طاغية ويكتسبها له أن لزج الأمر، رماً على فني إمتحان لشخصه البجل، حتى لو صدر هذا الإمتحان من سلطة تشريعية منتخبة أيضاً، وهو قابل لواد الديمقراطية «الويده» تحت التراب. وإعادة تونس إلى ما قبل زمن زين الهارين بن علي، إن منته نائب بشتيمة أو جازف أحد الانقاص من هيبت ومباهته، ما زالت ردة فعل «القصر» تتعلق بالنواب و«جدهم أما، في ما ياضل بالشعب، فعليه أن يحدد الخالق لن ذل فخامته تم تصل إلى سمعة أي شتيمة شعبية، وإلا لا كما تورّع عن ارتداء جلد نيرون وحرق تونس، فقام الزعيم العربي مقفّس لا يحتمل عبور ذبابة واحدة فكيف بشتيمة؟!

في كل الأحوال، برهن الرئيس «المقوّ» قيس سعيد أن لا فرق بين زعيم عربي بلغ السلطة بالانقلاب والانتخاب، بالناتجة واحدة لأن كليهما، في نهاية المطاف، لا يلا بعدو إلى عزق الاستبداد العائز عميقاً في نسجج حيل سلاله الحكم العربية، معاوية بن أبي سفيان إلى معاوية بن سعيد، مع حفظ «الفرق» بالتأكيد، لأن رامية مثل معاوية الأول أكبر من أن يتورّط في تقديم مسوغات «السب» والتحقير لتبرير استبداده وتفكّزه بقتاله بسلاطة. عمومًا، يبدو أن الفصيح التي يتبجح بإتقانها سعيد لم تستغف في تسويق انقلابه هذه المرة، كما استغف في الوصول إلى السلطة سابقًا.

ذلك أن ما يتفنن الفصيح لا بد أن يكون متمكّنًا من فهم العالم الديمقراطي سابقًا، به. لم يقفّض له، مثلاً، أن يشاهد دمي زعماء أكر الدول كيف يتمّ تشكيكها على مائة حيوانات تدوّن عليها عبارات أفزع من السب والشتم، وتقاد في الشوارع على مرأى من المقاتّزات النسائية، وتتفاهلها وكالات وكفضائيات من اليد نفسه، ليراهم الزوّاص المتشبهون بهذه السخرية الشعبية؟ أم يكن يظهر دونالد ترامب، سيد صلافة كميّة خنزير، في شوارع أميركا، فنادا لو استويّته بحمّ ذرعة نقيس سيكل الثائرة، هل كان يجازف بضرب شعبه بالقبائل النووية، مثلاً، لرذ اعتباره؟ وماذا لو تلقى قيس بن سعيد صفعًا «شعبية» على غرار التي تلقاها الرئيس الفرنسي ماكرون من مواطن غاضب في الشارع؟ هل كان الأخير سينتاز سينتاز لكرامة بيادة باريس، أو سينتشر الجيش الفرنسي بدباباته ومذمعاته في ساحة الشانزلزيه، ويحاصر البرلمان، ويلقي الديمقراطية وتاريخ الثورة الفرنسية بجرة قلب؟

كان حربًا بالرئيس سعيد أن ينسجم مع فصحاء، وأن يتحدث بلغة مباشرة لا تحتمل التأويل، إن ما أقدم عليه هو انقلاب كامل، بوعي ومساعدة وتمكين من متعدي إجهاض ثورات الربيع العربية. مثلما كان على ضحايا السننّد الجديد (آخر طبعة) أن يستشعروا نزعات سعيد ومؤثرات انقلابه على ثوره الياسمين، فقد كانت هناك مقدمات شتّى ظهر بعضها عندما كان يستدعي فخامته وزراء، ونواباً إلى قصره لتقريههم ومعاملتهم معاملة الأرقام على الملأ الإعلامي.

أما فلول اليسار العربي الذين دبكوا ورفضوا على «الوحدة ونض» احتفالاً بانقلاب استعدي إجهاض ثورات الربيع العربية، مثلما كان على ضحايا السننّد الجديد (آخر طبعة) أن يستشعروا نزعات سعيد ومؤثرات انقلابه على ثوره الياسمين، فقد كانت هناك مقدمات شتّى ظهر بعضها عندما كان يستدعي فخامته وزراء، ونواباً إلى قصره لتقريههم ومعاملتهم معاملة الأرقام على الملأ الإعلامي.

أما فلول اليسار العربي الذين دبكوا ورفضوا على «الوحدة ونض» احتفالاً بانقلاب استعدي إجهاض ثورات الربيع العربية، مثلما كان على ضحايا السننّد الجديد (آخر طبعة) أن يستشعروا نزعات سعيد ومؤثرات انقلابه على ثوره الياسمين، فقد كانت هناك مقدمات شتّى ظهر بعضها عندما كان يستدعي فخامته وزراء، ونواباً إلى قصره لتقريههم ومعاملتهم معاملة الأرقام على الملأ الإعلامي.

هل تبدّد الاستثناء التونسي؟

محمد ابو رحمان

التطورات التراجمية في تونس منذ إعلان الرئيس، قيس سعيد، عن تجسيد البرلمان والتفوّذ في السلطات، دفعت بتساؤلات مشحونة بالقلق لدى قطاع عريض من الشباب العربي، فيما إذا كان الاستثناء التونسي، الذي طفا شكل مبصمًا من نور يلمكأنية التحول الديمقراطي، قد تبدّد، وعاد تونس إلى «السياق السلطوي» العربي؟ قد يكون ميكراً الحزم بهذا الاحتمال، وإن كان كثيرون يرون شيع الحالة المصرية تلوح في الأفق التونسي، وما نزل نراقف، «نوابا» الرئيس التونسي، وإن كانت الخطوات التي قام بها، بصورة عامة، تعزّز الهواجس بأن القطار التونسي قد انصرف عن الطريق الديمقراطي، مع ذلك يبقى سؤال مهم عن حجم «العامل الخارجي» وعن موقف الجيش والأسن هناك، فهي، بالضرورة، عوامل حاسمة ومهمة. وإن هتالك، وفق شهادات مؤثقة وعديدة، حالة ترحيب وقبول بما قام به الرئيس في أوساط الشباب التونسي.

جاءت اعترافات رئيس البرلمان التونسي وزعيم حزب النهضة، راشد الغنوشي، قبل يومين لوكالة الأنباء، الفرنسية، متأخرة قليلاً، وتعكس مشكلة القرامة لدى التيار الإسلامي، عموماً، للواقع السياسي، مع الإقرار بأن إسلاميي تونس متكفّنون من أسرى بنجاح ومع «حقل الألام»، حتى جات قرارات الرئيس لخلخال الأوراق مرّة أخرى. لسنا هنا، في مقام تبادل قبعات «التأويل»، بين القوى والأطراف المختلفة فيما إذا كانت الظروف الاقتصادية الصعبة التي وقعت فيها البلاد، هي السبب الرئيس في زوال، ما حدث، أم أحطاً للإسلاميون في التعامل مع المرحلة الانتقالية، واستعملوا قفط لرام السلطنة، وفي وقت مبصر وجرح، ولم يتحكّموا من إخراج الأوضاع إلى الأزمات المركّبة، دفعوا منشأً بانفكاك ذلك، هل كان هناك بالفعل مسار، إن أفضل ما كان؟ وهل المطلوب من الأحزاب الإسلامية، حصراً، الابتعاد عن السلطة السياسية جنباً لتلك التفرّقة التي ما تزال تلاحقهم من المعارضة إلى مقاعد الحكم؟ سؤال مهم من الضروري أن يحظى بمناقش عمق. ولكن باعتراف الغنوشي نفسه كانت هنالك أخطأ، ولم ينجح الإسلاميون، على الرغم من حفاظهم على قاعدة مقولة متحكّمين من البقاء، ربّما صعبا في الانتخابات، في إخراج الناس من الواقع الاقتصادي المتدهور، وهو أمرٌ لم يحدث بين يوم وإيلة، لكن طبيعة المرحلة الانتقالية صعبة ومعقدة، بمثابة القادة، في متعرجات خطيرة من السهل أن تنزل قلب فيها الحركة إلى الهاوية. المشكلة، غالباً، ليست مصحورة في الإسلاميين، بل الواضح أن التخب السياسية للأحزاب التقليدية عرفت في حسابات الحكّة السياسية، من دون أن تلتفت إلى جيل الشباب الذي فجر الثورة، وكانت لديه آمال كبيرة وعريضة في تغيير الواقع، لكنّ (هذا الجيل) وجد أمامه حالة، وإن تميّز سياسياً بمساحات واسعة في العمل الحزبي، وبالجملة، إلا أنّها، من زاوية أملهوم وطموحاتهم، أتى إلى أوضاع سيئة وتدهور في المجال الاقتصادي وتراجع في الخدمات، وهي نتائج مرتبطة بالضرر العرّيب، بالنزك التلقائية للتحرك السياسي في الغالب، شكل الإسلاميون، قبل أربعت عشره، في مجتمعات عربية كثيرة، القوى الرئيسية في المعارضة، وقدموا وعوداً هائلة في ذاتهم تفوّرت الأوضاع، إلا أنّهم وجدوا أنفسهم في مرحلة الحكم في أزمنة أكبر من أي مرحلة في المعارضة التي تتكفّن من التكيف، خلال عقود طويلة، مع ديناميكياتها وشروطها القاسية، في أنظمة سلطوية و«بشم سلطوية، ودفعوا لأن ذلك غالباً، لكن الشمن اليوم لا يرضى حتماً عن شمن الموقوفين، وهو أمرٌ يدفع، بالفعل، في ظل الظروف القاسية الحالية الكرة إلى مطالب التغيير، لأن الأخير لم يقدم أجوبة و«بحلو واضحة وكيفية الخروج من الأوضاع الاقتصادية - الاجتماعية التي انتقدنا، في أفكار أولية وتساؤلات تطرحها في ضوء المؤثرات والإشراث الأولية الحالية المقلّقة من تونس بعد قرارات الرئيس قيس سعيد التفوّذ في السلطة.

وصولاً إلى تشكيل حكومة جديدة في مايو/ أيار 2020، برئاسة مصطفى الكاظمي (يحمل جنسية بريطانية)، يمكن لإيران تشغيلها وإيقافها كسلاح ضد الولايات المتحدة، وهي وحدات لواقع ميونتر، الإخباري العربي (مقرّه الولايات المتحدة)، ثم تسلّق ليكون رئيساً فاشلاً لجهاز المخابرات العراقية، «السياسة» أو خنאלها، فليس معنى ذلك أنّها تدرك ما الذي وراء ما يرسمه أصحاب القرار من استراتيجيات خفية معزلة عن غيرهم أبداً. فهل من الغباء أن تسبّط حركة طالبان مسلّاً على أغلب أراضي أفغانستان إثر الانسحاب الأميركي منها؟ وهل تنفع الخيأت الحصنة هنا، في أنه سيتم تعويض أميركا كفاً واستفحال الجرائم. وتعلم أميركا فنتله وشلل من سيقوه في حكم العراق، ولكننا، كما يبدو، لا تقبل تغيير نظام الحكم الحالي، كونه يخدم الأمور بهذه الطريقة».

كانت حجة مليشيانا كالتي سوماها أغلب أراضي أفغانستان إثر الانسحاب الإسلامي (عاشق)، وقد سمع بإطلاق العنان لتلك المليشيانا على العراق، ما مع العراق لاحقاً.

نزل الشباب العراقي إلى الشوارع في عام 2019 للاحتجاج على 16 عاماً من فساد حكومتهم متتالية تعيسة، اعتمدت على طبقة سياسية طائفية فاسدة، تعتبرها كل من أميركا وإيران مجرّم دمي لهم.

وقد جسّدت معظمهم الأحزاب والجماعات السياسية العراقية الموالية لنظام خامنئي الإيراني، لكنهم يمهون

وجودهم باعتبارهم جزءاً من القوات المسلحة العراقية، فيما هي مليشيات الأميركيين أسبابهم للاحتفاظ بقواتهم في العراق الذي يعتبرونه قاعدة أمامية في حربهم المحذمة على إيران، وكان الرئيس بايدن قد ابتلع، من دون وعي، الحجة السامة لسياسة سلفه ترامب الأقصي، «وأحد من أشكال «الغوّز»، ما أتى إلى تصعيد لعبة القط والفار التي انتهت لها، والتي استفوزن الولايات المتحدة بها في النهاية، وهو تكتيك بدأ أوباما بممارسه قبل ست سنوات وافتق العراق والولايات المتحدة في المشتركة، ولا يزال مصير الاتفاق النووي القتالية الأميركية قريباً، وهي قصة ترويه أخرى!

لم يتم تحديد موعد، ولم يتم التوقيع على اتفاق مفصل بين العراقيين والأميركان، ورئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي، فأدّل لثقة والأهلية من كل الأطراف، والعالم يشهد توالي الهجمات على القوات الأميركية، من دون أي رد فعل مضاد، ولكن إيران ربما تتبعهم في صفقة مع الولايات المتحدة في حدادتها فيينا بشأن الاتفاق النووي وخطة العمل المشتركة على أهداف أميركية، وهدد بايدن بالرذ بضرباتها الجوية، حتى أنه لم يسطر أي ضحايا أميركيين، فعلاً ردت القوات الأميركية بضربات جوية أكثر أو أشد، اليوم التالي، قصفت الولايات المتحدة

في تباين الاستراتيجيات الأميركية إزاء أفغانستان والعراق

لحد الأميركيين أسبابهم للاحتفاظ بقواتهم في العراق الذي يعتبرونه قاعدة أمامية في حربهم المحذمة على إيران

قوات الحشد في العراق وسورية، ما أثار إبانة غلنية من الكاظمي وحكومته، باعتباره انتهاكاً للسيادة العراقية. أعلن الرئيس الإيراني المنتخب، إبراهيم رئيسي، أنه لن يسمح للأميركيين بمواصله رسم المفاوضات. رفع وزير الشؤون الأميركية، أنتوني بلينكن، يوم 25 يونيو/ حزيران الرهان، صريحاً بالانسحاب من الحاديات تماماً. وقال إنه إذا استمرت إيران في تدوير اجهرة طرد مركزي أكثر تطوّراً على مستويات أعلى ستصبح من الصعب للغاية على الولايات المتحدة العودة

إلى الصفقة الأصلية. ولدى سؤاله عما إذا كانت بيلاده قد تستحسب من المفاوضات، أو متى ستستحسب، قال: «لا يمكنني تحديد موعد لها، لكنه يقتر». وعليه، ليس من العقل حقاً انسحاب القوات الأميركية من العراق ومائلته بأفغانستان، فالأمر مختلف تماماً بين البلدين في الاستراتيججة الأميركية. كان الجيش الأميركي يصف العراق 26 عاماً في الثلاثين عاماً الماضية، ونمت الحقيقة أنه لا يزال يشنّ «ضربات جوية دفاعية»، بعد 18 عاماً من عزوه 2003، وما يقرب من عشر سنوات منذ النهاية الرسمية للحرب، فمن التعاسة أن يكون العراق ميداناً لتكرارث من خلال تدخلات الأخرين في أراضيه وشؤونه.. بنفذ الرئيس بايدن اليوم استراتيجية خفية في أفغانستان، وقد أحسب، «النسبية للذين جادلوا بأنه يجب علينا البقاء ستة أشهر أخرى فقط أو ستة سنة واحدة أخرى، انظر أخير التفكير في دروس التاريخ الحديث..» هذا أكثر الرئيس الإيراني المنتخب، إبراهيم رئيسي، أنه لن يسمح للأميركيين بمواصله رسم المفاوضات. رفع وزير الشؤون الأميركية، أنتوني بلينكن، يوم 25 يونيو/ حزيران الرهان، صريحاً بالانسحاب من الحاديات تماماً. وقال إنه إذا استمرت إيران في تدوير اجهرة طرد مركزي أكثر تطوّراً على مستويات أعلى ستصبح من الصعب للغاية على الولايات المتحدة العودة

إلى الصفقة الأصلية. ولدى سؤاله عما إذا كانت بيلاده قد تستحسب من المفاوضات، أو متى ستستحسب، قال: «لا يمكنني تحديد موعد لها، لكنه يقتر». وعليه، ليس من العقل حقاً انسحاب القوات الأميركية من العراق ومائلته بأفغانستان، فالأمر مختلف تماماً بين البلدين في الاستراتيججة الأميركية. كان الجيش الأميركي يصف العراق 26 عاماً في الثلاثين عاماً الماضية، ونمت الحقيقة أنه لا يزال يشنّ «ضربات جوية دفاعية»، بعد 18 عاماً من عزوه 2003، وما يقرب من عشر سنوات منذ النهاية الرسمية للحرب، فمن التعاسة أن يكون العراق ميداناً لتكرارث من خلال تدخلات الأخرين في أراضيه وشؤونه.. بنفذ الرئيس بايدن اليوم استراتيجية خفية في أفغانستان، وقد أحسب، «النسبية للذين جادلوا بأنه يجب علينا البقاء ستة أشهر أخرى فقط أو ستة سنة واحدة أخرى، انظر أخير التفكير في دروس التاريخ الحديث..» هذا أكثر الرئيس الإيراني المنتخب، إبراهيم رئيسي، أنه لن يسمح للأميركيين بمواصله رسم المفاوضات. رفع وزير الشؤون الأميركية، أنتوني بلينكن، يوم 25 يونيو/ حزيران الرهان، صريحاً بالانسحاب من الحاديات تماماً. وقال إنه إذا استمرت إيران في تدوير اجهرة طرد مركزي أكثر تطوّراً على مستويات أعلى ستصبح من الصعب للغاية على الولايات المتحدة العودة

(مَوْزَع عراقي)

تونس الياسمين لا تستسلم للديكتاتورية

إسرائيل من كل سابقبه منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد. وتركيز السلطات في يد الرئيس في تونس، مهما كانت صفاته، هو تاسيس لاستبداد الفرد، الذي يعتبر نفسه المنقذ الأعظم، وإن من الصعب تصديق مثل هذه الدوافع، واستبعاد الشكوك بأنه مدعوّ من قوى داخلية أو خارجية، وكيف تخادى بالحرريات واحترام الدستور والمؤسسات فيما نوّيد الانقلابات العسكرية والسياسية، بحجة ضرورة التخلص من التيار الإسلامي؟ لو كان السيسى أو سعيد (مع الفروق بين الإثنين) من الإسلاميين، هل ستكون لدينا ردة الفعل نفسها على العيث بالحرريات والدماسخير؟ هل سيكون رد الكثيرين منا، المنتخدين تحت شعرات العلمانية واليسار والقومية، نفسة؟ والسؤال نفسه مطروح على قوى التيار الإسلامي، ولم انعكست الآية.

زمن العابدين بن علي لا تعني له شيئاً، فهو يبحث عن لحظة التاريخيّة في ظل أزمة اقتصادية خانقة، وتدابعتها من تحرير انتصار غير مشروع ضد غريمنا الحزبي، وهو ما يحدث على الساحة الدولية، نتيجة للفساد، وفي الوقت نفسه، هناك حمى صراع بين التيارين العلماني، بتوجهاته القومية والليبرالية واليسارية، والديني، تتحاج تونس وخارجها، تحتلّ المشهد من موقف من إسقاط حزب النهضة (الإسلامي)، وبالتالي نرى تخندقاً ليس داخل تونس فقط، بل في العالم العربي، وهو سياق غير دقيق، يحجب قضايا رئيسية، كان يجب أن تكون عماد الانفضاض العربية، من بناء دولة المؤسسات والحفاظ على الحريات إلى وضع أسس الاقتصاد المنتج والعدالة الاجتماعية.

أسس التغيير التي كانت تخادى بها، وما تزال، أحزاب وحركات عربية، لم تكن العيال، الأهم الذي يحكم الموقف من أحداث تونس، فعدا استنقذات قليلة، وأحد كانت مهمة، فإن الموقف من «الإخوان المسلمين»، وصولهم إلى السلطة، عن طريق صندوق الاقتراع، إضافة إلى تحالفها مع فئات لا تريد أن تخسر استيلائها في النظام الجديد، لكن استمر انتصارها على النظام التونسي كان خادماً لتهاجج الشعب التونسي كان استمرار تهجا اقتصاديا عماده التمييزية، وتبذو نتيجة هذه التحاكتات لشروط القلة الدولي، أشهرا بعد إسقاط النظام، إذ كانت واشنطن حرصية على عدم المساس بهذا النهج، فلم تضغ أيام على الانقلاب على الدستور، في 25 الشهر الماضي (يوليو/ تموز) حتى عادت تونس مركز الاستبداد التونسي إلى الاستحصال بإنهاء المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، لأن تثبيت الطبيعة الاقتصادية أهم من الحريات والديماسر، و«ممانعة لهدد التبعية.

تدهور الوضع الاقتصادي وتخبيط أحلام العمال والخطبهيين مسؤولية فتحها على الأحزاب التي شاركت في الصمغ التوافقية التي حكمت تونس، بما فيها حزب النهضة، لكن الصمغ تجاهل الأصوات الأتية من الحوض المنجمي، في تونس، والتي كانت طوال

العقد الأخير يدرسون أن الهدهد هو التيار الإسلامي، يفتقد النضال من أجل التغيير حتحوه التقادم والتحزري، ولا ينجل سوى انقلاب على باقي مشروع بشفافية، ويتخجّب عن ما تخادى به، فالاتقلاب في مصر لم يبن دولة الديمقراطية، بل أتى إلى مأسسة جرائم الإقصاء والقمع والسجون والتعذيب، حتى الوصول إلى، كون نتاجه الكارثية معلومة مسبقاً.

الفلاح السيسى أنه الأكثر تعاوناً مع

عودة إلى «المستبد العادل»

حسام خناني

منذ نجاح بعض الدول العربية في إنهاء الحكم الرئاسي بعد الهبات الشعبية في 2011، بدأ الحديث عن دساتير برلمانية لا تتيح لرجل واحد التحكم بالسلطة، بعد ما عانته هذه الدول، وغيرها، من تسلط الشخص وتفردّه في اتخاذ القرارات. في الظاهر، كانت هذه الخطوة مثالية في طريق الانتقال من حكم الفرد إلى حكم الجموع، أي الرئيس والحكومة والبرلمان معهم الأحزاب المثلثة وغير المثلثة في المجالس النيابية. غير أنه في الباطن، لا يبدو أن الشعوب العربية جاهزة حالياً لمثل هذا النوع من الحكم، ولا تزال تمنّ إلى حكم الفرد، رغم ما يحمله من عودة إلى الاستبداد، والذي من المفترض أن هذه الشعوب ثارت عليه.

كان المعروف أن التحول إلى النظام البرلماني لن يكون سهلاً لشعوب اعتادت حكم الرجل الواحد، وخصوصاً ما مثل هذا النظام من الطبيعي أن يخلق تعارضاً بين الاستراتيجيات والأفكار الخلفطة للمكونات السياسية الحديثة الولادة، والتي من المؤكّد أنّ تحتاج إلى الكثير من التدريب والتأقلم، قبل بلوغ مرحلة النموذج السيساي الحقيقي الذي يؤدي إلى التسليم بحكم الأغلبية حين بلغها ما يعتاد العبدون من الدول العربية في فترة ما بعد الثورات، وأدى إلى تكساف في ما كان من الممكن أن يكون مساراً ديمقراطياً مؤسساً لمرحلة التحول إلى الدولة الحديثة. ومن دون التقليل من التأثيرات الخارجية لبعض الدول العالمانية الديمقراطية، التي هي مؤمّات إلى أقصى حد الثورات المنمادة، غير أن هذه الدول وجدت الأرضية الشعبية والسياسية التي تستدعيه لأن التحول الكلي إلى النظام التعدد القبائل لتناول السلطة سلمياً، فالانتفاضات العربية، والتي تحوّلت إلى «الربيع العربي» لم تقم بالأساس لتطبيق نظام ديمقراطي، مع أن هذا المطلب كان غاية فئات قليلة مشاركة فيها، بل قامت ضد الظلم والفساد الذي ولد الفقر والجوع والبطالة. فإقامة النظام الديمقراطي بشكله الحديث بحاجة إلى أرضية تتفحص تأسيسيّة لم تكن متاحة أمام هذه الشعوب، ولم يتمّ العمل على إيجادها بعد انتصار بعض الثورات، بل جرى التحول مباشرة إلى الممارسة السياسية الجديدة، وكان الأرضية مهتأة لتقبل هذا التغيير، وهو ما اتضح أنه غير صحيح.

من التجارب التي عاشتها بعض الدول العربية التي خرجت من ثورات، وتحديدأً مصر في عام 2013 واليوم تونس، ينضج أن المزاج الشعبي العام يميل إلى فكرة «المستبد العادل، التي نظر لها الإمام محمد عبده وفضلها المفكر محمد عابد الجابري. وهي الفكرة التي انحرقت مع الزمن إلى نظام حكم الفرد، وجسدها العديد من الرؤساء العرب الذين تحولوا مع الزمن إلى رموز للديكتاتورية. إذ تحول الاستبداد من مفهومه اللغوي القائم على «الحزم» والجرأة» كما بشرح الجابري، إلى «الطفيلان»، وهو ما مارسه كل الزعماء العرب الذين انطوا الفكرة نظرياً للوصول إلى الحكم، ورغم الفرق بين مفهومي الاستبداد والطفيلان من المنطلق اللغوي والتراخي العربي، إلا أنه لا يبدو أن هناك قدرة شعبية على التمييز بينهما، خصوصاً عندما يتمّ تطعيم الطفيلان بمقايير من الشعبية، وهو الذي مارسه زعماء عرب في الطريق إلى انقلابهم على محاولات التحول الديمقراطي التي ولدت بعد الثورات العربية. نموذج واضح أمامنا اليوم حول هذه الممارسات، هو انقلاب عبد الفتاح السيسي في مصر، والذي أعاد البلاد سنوات طويلة إلى الوراء سياسياً، وهو أمر لا خلاف عليه حتى لو اختلفت النظرة إلى النتائج الاقتصادية والتنموية التي أنتجت الانقلاب وسياساته، فلا خلاف على أن مرحلة الحريات والتعددية انتهت في مصر، فلا صوت إلا صوت الظلم.

وإن تونس بعد قرارات الرئيس قيس سعيد تسير على الخطى نفسها، حتى اليوم اختلفت الأوساط، قد تكون تونس ليست مصر، كما يقول بعض أهل البلاد، تبرير قرارات الرئيس، بين حثدي 2013 و2021 وهي نفسها، وهي الانقلاب على التعددية المثلثة في البرلمان، تمهيداً لإعادة صورة «المستبد العادل» المقبوله شعبياً.

ماذا تعني العقوبات الأميركية الجديدة؟

فاطمة ياسين

لم يُدبر إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، أي ميل إلى التدخل السياسي في الحرب السورية، فخافلت على مستويات تحالفاتها وقدرتها العسكرية الموجودة منذ عهد الرئيس دونالد ترامب، واستبقق باينن لقائه، في قمة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قبل شهر، باستئنائه شركتي مملوكتين لرجال أعمال محسوبين على رأس النظام السوري، من العقوبات، تحت بند تهمة تعاملان في مجالات طبية لها علاقة بالسيطرة على مرض كورونا، كما تم الإيعاز بمتابعة التعاون مع النظام السوري في هذا المجال، والميزور هنا إنساني وصحي متعلق بمكافحة المرض العالمي. بعد ذلك اللقاء، بين الرئيسين، لم يتمّ التطرق للموضوع السوري إلا عن استمرار عبور اللاجئين الإنساني إلى ثلاثة ملايين سوري موجودين في مناطق محرّقة في الشمال ليحصلوا على مستلزمات الأساسية من معير باب الهوى.. الممانعة الأساسية التي تُبديها إدارة باينن هي في وجه مشاريع إعادة الإعمار ومحاولة إعاشاش الاقتصاد السوري، وهو موقف يتعلّق بشكل أكبر بروسيا وإيران المستفيدتين الرئيسيتين من إعادة تشغيل الاقتصاد في سورية.

كان ترامب كاتلاً وشنّاماً وخبثية في معاقبة النظام السوري، حتى وصل عدد الكيانات والشخصيات التي شملتها العقوبات إلى فترة حكمه إلى 114. استهدفت قطاعات السياسة والاقتصاد وحقوق الإنسان، واليوم يتجاوز عدد إدارة باينن في البيت الأبيض ستة أشهر، ويبدأ أعضاء، في الكونغرس، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، بتوجيه انتقادات للرئيس لعدم إصداره لى عقوبة ضد النظام، فتتحوّل الأزمة والقصد ضد الظلمتين الأمريكية، وتوجه مجموعة من العقوبات إلى كيانات وشخصيات سورية بلغ عددها ثلاثة عشر، تابعة للنظام، منها ثمانية كيانات وإقليم في الأردن، يتناقم المعلقون صفة حرصت قرارات العقوبات على إبرازها، لتؤكّد كيف تنظر الإدارة الأميركية الجديدة، بقيادة باينن، إلى الحرب السورية. فانت جميعها تحت باعطة «انتهاك حقوق الإنسان» إذ أطلق وصف السجون على الكيانات الشائبية، وبصورة يديهية، أصبحت الشخصيات الخمسة المتعلّقة لها صفة «سجاني»، على الرغم من أن المخابرات العسكرية السورية، وهي إحدى الجهات الأمنية التي تتولّى الأمن والقمع داخل سورية، مشمولة في عقوبات سابقة، والرجحة الزارة الخزانة الأميركية، منذ مايو/أيار 2011، ضمن فئة من يستخدمون القوة والقصد ضد الظلمتين الأمريكية، وتوجه مجموعة من العقوبات إلى كيانات وسجون ذروعاها، بالإضافة إلى سجن صيدليا المشهور، ضمن العقوبات الجديدة؛ كما شمل القرار سبباً تابعاً لإدارة المخابرات العامة المعروف بأمن الدولة، أو سجن رقم 251.

تقارب إدارة باينن بالحرب السورية من باب الأزمة الإنسانية وانتهاك حقوق الإنسان، ويبدو الرئيس الأميركي أكثر اعتماماً بالشان الإنساني في سورية من أي موضوع سياسي، فجميع ما اتخذته من قرارات، وكلّ نشاطات إدارته السياسية، موجهة بشكل كبير إلى هذا الشان، وقد ضلّقت لارته جدياً على روسيا لتتبرير اتفاق باينن بالرئيس المعبر الوحيد الذي تدخل من المساعدات الإنسانية إلى الشمال السوري، ويتخصص هذه المساعدات الخاصة بالكيانات الشائبية والشخصيات الشائكة منذ التوجه، حيث تنحصر سنوات الحرب العشر التي أقم فيها الشعب السوري لطائفه بتغيير سياسي مجموعة من القرارات الإنسانية، وطفلية واحد من جوانب المطالبات، وهذا لا يكفي، بالتأكيد لتفكيك الازنق السوري السياسي في المقام الأول. أما لتبعية الإنسانية والاقتصادية في أثر جانبي نشأ عن تصلّب النظام واستمقائه بروسيا وإيران، وهذه التبعا متبرشة للزيادة التراكمية، تصل بلغت درجة التداخل الأميركي، «الإنساني».

(كاتبة من الأردن)

(كاتب فلسطيني)

آراء

ترقيع النظام اللبناني لا إعادة إنتاجه

مالك ونوس

يستمرّ النظام اللبناني هذه الأيام في الدوران في حلقة الفراغ الحكومي الذي سبّبه فشل أقطاب النظام اللبناني بالاتفاق على تشكيل حكومة، بسبب صراعهم على حقائب وزارية سيادية، يريد كل فريق سياسي منهم أن يتناهش ما بقي من جنتها، بعد أن دخلت البلاد في طور الانهيار المالي والاقتصادي. وبعد اعتذار أحد أهم أقطاب النظام اللبناني، سعد الحريري، عن تشكيل الحكومة، بعد تسعة أشهر من تكليفه وبعد الفراغ الحكومي، اقترح تسمية قطب آخر من أقطاب هذا النظام، متهم بقضية إثراء غير مشروع، رئيس الحكومة الأسبق، نجيب ميقاتي، لتشكيل الحكومة. ثم سرعان ما أصدر رئيس الجمهورية، ميشيل عون، قرار التكليف وسلّم لميقاتي. وبانظر إلى عدم تغير الوقائع على الأرض، وبلااستناد إلى تاريخ ميقاتي في وزارتيه، بتأكد لدى جميع المراقبين أن هذا النظام وصل إلى مرحلة ترقيع نفسه من أجل ضمان استمراره، بعد أن باتت مهمّة إعادة إنتاجه دورياً صعبة.

قبل إن الاتجاه إلى تكليف ميقاتي بتشكيل الحكومة اللبنانية جاء نتيجة موقفه حول ضرورة تشكيل حكومة إنقاذ، تستنبر بالمبادرة الفرنسية من أجل إجراء إصلاحات في البلاد، وفق الصيغة التي وضعها صندوق النقد الدولي ومؤتمر سيدر للمناحين الدوليين الذي عُقدت جلسات عديدة له في باريس. ولكن هل يمكن لحكومة سيسكلها ميقاتي إجراء الإصلاحات التي وعدت الطبقة السياسية الرئيس الفرنسي،

إيمانويل ماكرون، مراراً، بإجرائها، حين زار بيروت عشية انفجار المرفأ، في 4 أغسطس/ آب 2020، وبعد ذلك؟ إذا كانت تستطيع فعل ذلك، فإن زملاء ميقاتي في الطبقة الحاكمة سيمنعونه، لأن إصلاحاً كهذا هو بمثابة حفر هذه الطبقة قبرها بنفسها. إضافة إلى ذلك، أي إصلاح سيتضمن مكافحة الفساد وإعادة الأموال المنهوبة من المصارف اللبنانية ومن مؤسسات الدولة إلى مستحقيها، وهو ما لن يفعله ميقاتي، المتهم بقضايا الترتُّح عبر قروض الإسكان التي جثّرها لمؤسساته، وحرم منها الشباب اللبناني واستحق على إثرها اتهام النيابة العامة الاستنادية في جبل لبنان له بتحقيق مكاسب غير مشروعة، علاوة على اتهامه بقضايا فساد أخرى في حقل الاتصالات. يخالف تكليف ميقاتي تطلعات المواطنين اللبنانيين، ولكنه متوقع من هذه الطبقة السياسية التي تحاول النجاة بأي طريقة، على الرغم مما يعترضها من ضغط شعبي بسبب أزمة البلاد التي انهارت فيها قطاعات الصحة والكهرباء والمصارف وغيرها. وفي إطار مخالفة تطلعات المواطنين، وفي إطار الهجوم الدائم والمتواصل على المعارضين منهم، والمستمز منذ اندلاع انتفاضة 17 تشرين الأول (2019)، بخرج محللون سياسيون ممن يديرون في فلك هذا النظام على شاشات القنوات الفضائية اللبنانية، من أجل تلميع صور أقطاب هذا النظام. وآخر ما قاله أحد هؤلاء قبل أيام: من يحلم بتغيير النظام اللبناني فهو واهم... وفي لغة جازمة تشبه في جزمها ما خرج به الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، عشية انتفاضة تشرين، حين بشرّ

اللبنانيين قائلاً: «هذا النظام لا يسقط، وإن العهد (عهد الرئيس ميشيل عون) لا يسقط»، أردف هذا المحلل جازماً: «هذا النظام لا يتغيّر، بل يُعاد إنتاجه في كل مرحلة ليكون على مقياس المرحلة». ثم، ولتأكيد نوءته، لا يرى غضاضة في تذكير اللبنانيين بأن كل ما جرى في لبنان من حروب أهلية وانتفاضات ومظاهرات وتحركات مطلبية، عمالية ونقابية وأهلية، وغيرها من التحركات، لم تستطع تغيير النظام. ولكن أي نظام هو الذي يُبشّر هذا المحلل بصعوبة تغييره؟ إنه الذي يواصل أقطابه البقاء في السلطة، على الرغم من اقتضاح صفقاتهم المشبوهة بعد تحكّمهم بمفاصل البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية، علاوة على إهمالهم الذي أتى إلى انفجار مرفأ بلادهم الأساسي، وتدمير ثلث عاصمتهم وقتل عدد كبير من أبنائها، من دون أن يؤثر ذلك على مشاعرهم، أو يدفع أحدهم إلى الخجل، ومن ثم الانتحار تحت ضغط تمكيت ضميره بعد مشاهد الخراب التي أتى إليه الانفجار. ليست مشكلة هذا المحلّل، أو غيره، ممن يدافعون عن النظام اللبناني، وينظرون لصعوبة تغييره، أنهم يعيشون تحت ضغط مرض «خط الزمن» الذي لا يستطيعون الفكك منه، بل مشكلتهم أنهم يعيشون في حالة اغتراب تدفعهم إلى إنكار الواقع الذي يقول إن أقطاب النظام يؤسسون لسقوطهم مع بدء الانهيار في البلاد. كما أنهم في حالة إنكار أن التغيير في مزاج أتماع زعماء الطوائف وفي ولائهم قد بدأ، وهو يحدث على الرغم من بطنه، وأن هذا النظام لا يفعل شيئاً سوى إدارة أزمة البلاد والاستثمار في انهيارها المالي والاقتصادي

في الحاجة السورية إلى مركزية مضادة

راتب شعبو

الحقيقة التي نتعثر بها دائماً، ولا نرغب برؤيتها، أنّ العمل السياسي المنظم للنضال ضد سلطات مستبدّة وتعددية المركزية يحتاج إلى تنظيمات سياسية شديدة المركزية بدورها... نظرة سريعة إلى الواقع السوري اليوم، بعد الصراع الدامي الذي قدّمت فيه تضحيات هائلة، تظهر أنّ القوى الوحيدة التي ثبتت على الأرض، وحازت مكاسب فعلية، هي شديدة المركزية، والتي يحوز مركز القرار فيها على سلطة لا تتنازع، فيما تهتمّشت أو تلاشت القوى التي قامت على أساس ديمقراطي داخلي، وخلّت من سلطة مركزية راسخة وقادرة على ضبط الجسد التنظيمي.

لم يقف السوريون ثمرة مفيدة من بروز القوى شديدة المركزية التي واجهت نظام الأسد، وتمكّنت في المرحلة التي تلت الثورة السورية. السبب أنّ هذه القوى استبدلت السياسة بالجغرافيا، فبدلاً من أن تتصارع على أرض واحدة وتحدّ، على نحو متبادل، من احتكار السلطة، استقلت كل منها على أرض، وحافظت كل منها على سلطتها المحتكرة. أي أنّ النظام الاسدي (المحتكر الأول) اشترى استمرار احتكاره للسلطة بالتخلي عن اجزاء من الأرض السورية، ارتضتها السلطات المستبدّة، وأقامت كلّ

منها «دولتها» عليها. هكذا تحوّل الصراع السوري إلى صراع خارجي، أي صراع بين سلطات لكل منها مجال جغرافي مستقل عن الأخرى، بشكل جعل الصراع نفسه مستقلاً عن البعد الديمقراطي. المفارقة التي يُشار هنا إليها تقول إنّ التنظيم الذي يحترم المبدأ الديمقراطي، في ظروف نضال ضد سلطة مستبدّة وراسخة، غالباً ما ينتهي إلى الفشل، نظراً إلى هشاشة مثل هذا التنظيم أمام صلاية «تنظيم» السلطة المستبدّة. هكذا يبدو أنّ النضال لكسر احتكار سلطة يحتاج سلطة مضادّة مُحكّمة. على هذا، يبدو كما لو أنّ النضال الديمقراطي يحتاج إلى تنظيم ديكتاتوري، أو أنّ الاستبداد يُواجه باستبداد مضاد. وهو ما يثير حيرة (وسخط) المتطلعين إلى الخلاص من الاستبداد السياسي المزمّن في بلدانهم، فمن الطبيعي أنّ هؤلاء لا يتقبلون أي سلوك ديكتاتوري في تنظيماتٍ تقول إنّها تواجه الديكتاتورية، في وقت تتطلّب فيه مجريات النضال الفعلي، تنظيمات مركزية و«احتكار» للتمثيل، أي يتطلّب نوعاً من الديكتاتورية التنظيمية. الثائرون ضد سلطةٍ مستبدّة يريدون تنظيم نضالهم باليات ديمقراطية يؤمنون بها، ويتطلعون، في الوقت نفسه، إلى الفاعلية والتاثير في مواجهة السلطة المستبدّة. والحقيقة أنّ في هذا جمع لما لا يُجمع.

فاعلية التنظيم تحتاج إلى سلطة مركزية حاسمة. حياة سلطة مركزية حاسمة لا تأتي بقرار. لكي يحوز مركز ما على سلطة حاسمةٍ لا تتنازع، ولكي يحتكر التمثيل، لا يكفيه التوافق الطوعي على سلطته (إذا سلّمنا بإمكانية مثل هذا الرضا العام الذي تعكسه أكثرية انتخابية مثلاً)، فهذا التوافق يبقى عرضة للعرقلة وللاهتزاز والتفتّت، مع قلب الظروف والمعطيات في النضال السياسي، ويبقى تحت ضغط النزوعات الشخصية المتباينة أو الميول الزعامية المنافسة... إلخ. يحتاج المركز السياسي المسيطر وصاحب القرار إلى ما هو أهم من التوافق، إنّه يحتاج وسائل جذب وردع. ينطبق هذا على التشكيلات الكبرى (دول مستبدّة) كما على التشكيلات الأقل (مجموعة جماعة أو حزب سياسي). بكلام آخر، يحتاج النضال السياسي ضد سلطات مستبدّة (أي شديدة المركزية ولا تعترف بحقوق الآخرين)، لكي يستطيع التأثير، إلى سلطةٍ تمثل الحقوق المسلوبة، لكنّها مشابهة في المركزية. يصحّ هذا أكثر كلما كانت السلطة التي يجري النضال ضدها أكثر استبداداً. إذا صحّ ما سبق، فإنّه يدلّ على صعوبة الحاكمة لله وتعطي التفويض للشعب، ويمسكو بزمامه، تبأ لهم، وللديمقراطية التي أتت بهم.

برضوا فقط بدرجة رقيب، كيف للثورة أنّ تُخطّف من أيديهم هكذا، وهم الذين لطالما منوا أنفسهم بحلم السلطة، وتكدّوا الصعاب من أجل بلوغها، أتركونها اليوم بأيدي رجال يعتبرونهم «ظلاميين»، و«ماضويين»، لم يكن كثيرون منهم يؤمن بالديمقراطية البتة، بل كان يعتبرها دخيلة إن لم يعتبرها كفراً، لأنها تناقض مبدأ الحاكمة لله وتعطي التفويض للشعب، كيف لهم أن يمتطوا حصانها اليوم، ويمسكو بزمامه، تبأ لهم، وللديمقراطية التي أتت بهم. كثيرة هي الذرائع التي يمكن تقديمها لرفض الإسلاميين، وعديدة البراهين التي يمكن أن تؤخّد من أدبياتهم وكتاباتهم للدلالة على ما ذكر، وكبيرة الاتهامات التي يمكن أن توجه إليهم، وإذا أضفنا إلى كل هذا قوة الإعلام المضاد، وتنازع الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتأثير الغرب المعادي لتورات لا تخدم مصالحه، وأخطاء الإسلاميين في تحالفاتهم مع سلوكياتهم السياسية، تكون قد جمعنا كل مكونات طبخة الثورة المضادّة، توابلها تصريحاّت غير مدروسة ومواقف غير مفهومة،

إلى أبعد حد، قبل حصول الانهيار الشامل.

لقد انحصر همّ أقطاب النظام اللبناني ووسائلهم الإعلامية ومحلليهم والمُنظرين لبقائهم في طمس المشكلات الحقيقية التي تعاني منها البلاد بسبب سياساتهم، عبر افتعال مشكلاتٍ أخرى تدخل في صلب إدارة الدولة. وهي مشكلاتٍ تتعلق بتشكيل الحكومة وفي نوعها؛ سياسية أم حكومة تكنوقراط. كما نفخوا في المشكلات المزمنة التي تمنع تشكيل الحكومة، من ثلث معطلّ ومن أحقية بعض الحقائق لهذا الطرف أو ذاك، على الرغم من الانهيار الذي يرون كيف تكبر كرته أمام أعينهم كل لحظة. وإذا كان تبادل الأدوار بين الحلفاء، حليفٍ راضٍ

وحليفٍ رافض، والصراع على الحصص، هما ما منعاً سعد الحريري من تشكيل حكومته، فإن ملامح ظهور هذا التبادل لالأدوار مع ميقاتي قد بدأت، حين أُتد حزب الله تكليف ميقاتي، في حين رفض حليفه، رئيس التيار الوطني الحر، جبران باسيل، تأييد تكليفه. ولم يفعل باسيل ذلك فحسب، بل عاد إلى نقطة الانطلاق الأولى التي سبّبت فشل الحريري، وهي المطالبة بحصته، بدءاً بوزارة الداخلية، حتّى قبل استلام ميقاتي قرار تكليفه الرسمي من رئيس الجمهورية.

عملية توليد الحاضر من الماضي تحكّم على الحاضر الذي يُراد توليده بالفشل، إذ ما لم يستطع ميقاتي أن يقدمه خلال الحكومتين اللتين شكّلهما، سنتي 2005 و2011، أي خلال أيام الراحة وقلة الأزمات، لن يستطع أن يقدمه في طور انهيار البلاد. وإذا استنتج محللو النظام اللبناني، عبر سرد تاريخ الحركات الاحتجاجية فيه، أن النظام عصيّ على التغيير، فإن عليهم أن يستنتجوا أن الحكومات التي يشكّلها أقطاب هذا النظام ستبقى عاجزة، أو متمنعة عن إجراء إصلاح ينفي وجودها، وهو إصلاح ربطه الدائنون بتقديم قروض لا يريدون أن تجد طريقها إلى جيوب فرقاء النظام، كما حصل مع قروض سبقتها، بل إلى إصلاح لن يتم ما دامت الوجوه هي ذاتها وتتبادل الأدوار ذاتها. من هنا، يمكن القول إن تشكيل الحكومة اللبنانية على يد نجيب ميقاتي، إذا تم، سيبقي النظام اللبناني أعرج قادراً، قدرة العمل، وهي، وإن عجزت عن إعادة إنتاجه، فلن يتسنى لها حتى ترقيعه.

(كاتب سوري)



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

هاتف: 009611442047 - 009611567794

البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977

للإعلانات: alaraby.co/ads

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

هاتف: 009611442047 - 009611567794

البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977

للإعلانات: alaraby.co/ads

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

هاتف: 009611442047 - 009611567794

البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977

للإعلانات: alaraby.co/ads

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

هاتف: 009611442047 - 009611567794

البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

الاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977

للإعلانات: alaraby.co/ads

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end